- التقدم بطلب تسجيل في السجل التجاري خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الافتتاح.
 - شروط شطب القيد من السجل التجاري.
 - العقوبات المتخذة بحق المخالفين لأحكام مواد السجل التجاري.
- مزايا النظام:**
- تكليف وزارة التجارة والصناعة بإصدار اللائحة التنفيذية للنظام.
 - خضوع النظام للتطوير المستمر من خلال التعديلات العديدة التي أجريت عليه.
 - تبصير الوكيل التجاري بالالتزامات المطلوبة منه، وحقوقه المرتبطة بهذه الالتزامات.
 - ولمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على موقع وزارة التجارة والصناعة على شبكة الإنترنت www.mci.gov.sa.

نظام الوكالات التجارية:

- التعريف بالنظام:**
- هو مجموعة من الأحكام والقواعد الناظمة للوكالات التجارية^(١) التي تقوم بها الشركات السعودية.
- وقد صدر هذا النظام بالمرسوم الملكي رقم م/١١ وتاريخ ٢٠/٢/١٣٨٢هـ وجرى عليه تعديلات عدة آخرها التعديل الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢٢ وتاريخ ١٠/٨/١٤٠٠هـ.

أهم أحكامه ومعاله:

- حصر الوكالات التجارية بالسعوديين (رأس المال بالكامل وأعضاء مجلس الإدارة والتوقيع) وبتراخيص رسمية ومسجلة في سجلات خاصة بذلك في وزارة التجارة والصناعة.
- الإجراءات المطلوبة للترخيص بالعمل كوكيل تجاري وإجراءات الشطب.
- الالتزامات المطلوبة من الوكيل التجاري.
- العقوبات المرتبطة بالمخالفات لأحكام ومواد النظام.

مزايا النظام:

- تكليف وزارة التجارة والصناعة بإصدار اللائحة التنفيذية للنظام.
- خضوع النظام للتطوير المستمر من خلال التعديلات العديدة التي أجريت عليه.
- تبصير الوكيل التجاري بالالتزامات المطلوبة منه، وحقوقه المرتبطة بهذه الالتزامات.
- ولمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على موقع وزارة التجارة والصناعة على شبكة الإنترنت www.mci.gov.sa.

- الصفة الطبيعية والشخص ذي الصفة الاعتبارية الحق في تأسيس كل واحد منهما شركة ذات مسؤولية محدودة بمفرده.
- توحيد جهة الإشراف على الشركات المساهمة المدرجة في السوق المالية.
- لوزارة التجارة والصناعة حق الرقابة على الشركات فيما يتعلق بتطبيق الأحكام المنصوص عليها في النظام ولائحته التنفيذية أو في عقد الشركة ونظامها الأساسي. وذلك بواسطة مندوب أو أكثر من منسوبيها أو من خبراء تختارهم لهذا الغرض.
- أن يختص ديوان المظالم بالفصل في جميع الدعاوى المدنية والجزائية والمنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام النظام، وتوقيع الجزاءات المقررة لمخالفة أحكامه.
- تولي هيئة التحقيق والإدعاء العام التحقيق في الدعاوى الجزائية لمخالفات أحكام النظام.
- فرض عقوبات مشددة على المديرين والمسؤولين وأعضاء مجلس الإدارة في الشركات في حالات الإدلاء ببيانات غير صحيحة أو مضللة في القوائم المالية، أو التقارير المعدة أو إخفاء المركز المالي للشركة عن الشركاء أو غيرهم... الخ.
- وبشكل عام يتضمن مشروع النظام الجديد حذف ٤٣ مادة من أصل ٢٣٢ واستحداث ٢٤ مادة جديدة.
- ولمزيد من المعلومات عن نظام الشركات يمكن الاطلاع على موقع وزارة التجارة والصناعة على شبكة الإنترنت www.mci.gov.sa.

نظام السجل التجاري:

التعريف بالنظام:

- هو مجموعة من القواعد والأحكام الناظمة لتسجيل ملكية أي نشاط تجاري في المملكة (الاسم التجاري، اسم التاجر، نوع النشاط، رأس المال، المركز الرئيس والفروع... الخ).
- وقد صدر هذا النظام بالمرسوم الملكي رقم م/١ وتاريخ ١٢/٢/١٤١٦هـ وقرار مجلس الوزراء رقم ٣٦ وتاريخ ١٩/٢/١٤١٦هـ.

أهم أحكامه ومعاله:

- إلزام كل تاجر ممن بلغ رأس ماله مائة ألف ريال خلال ثلاثين يوماً من تاريخ افتتاح محله التجاري أو تاريخ تملكه محلاً تجارياً أن يتقدم بطلب لقيد اسمه في السجل التجاري الذي يقع في دائرته هذا المحل سواء أكان مركزاً رئيساً أم فرعاً أم وكالة.
- إلزام الشركات التجارية التي تأسست في المملكة تقديم طلب لقيدها في السجل التجاري خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إثبات عقدها لدى كاتب العدل، وهكذا بالنسبة للفروع التابعة لها.
- إلزام الشركات الأجنبية المرخص لها بافتتاح فرع أو مكتب في المملكة

(١) يقصد بالوكيل التجاري كل من يتعاقد مع المنتج أو من يقوم مقامه في بلده للقيام بالاعمال التجارية، سواء كان وكيلاً أو موزعاً بآية صورة من صور الوكالة أو التوزيع وذلك مقابل ربح أو عمولة أو تسهيلات أي كانت طبيعتها.